

الاثنين 24 أبريل 2017

الدكتورة / مايا مرسي، رئيسة المجلس القومي للمرأة الموقرة

السيدات والسادة /عضوات وأعضاء المجلس القومي للمرأة الموقر

جمهورية مصر العربية

تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم لسيادتكم/ن وشخصكم/ن الموقر بخطاب يتضمن عدة توصيات في ضوء واقعة الاعتداء الأخيرة التي تعرضت فيها المحامية هدى عبد الوهاب في يوم الأربعاء 29 مارس 2017 للتحرش اللفظي والاعتداء بالضرب أثناء تواجدها في نقابة المحامين المصرية لإنهاء بعض الأوراق اللازمة لتجديد الكارنية الخاص بالنقابة. تدين المنظمات النسوية والنسائية المختلفة هذا الاعتداء وموقف النقيب ومجلس النقابة السلبي، وتطالب المنظمات الموقعة أدناه بتدخل المجلس القومي للمرأة لإدارة ومتابعة الأزمة والمطالبة بفتح تحقيقاً شفافاً وغير متحيزاً من أجل معاقبة الجناة حتى لا تكرر مثل تلك الواقعة مجدداً.

كما تطالب المنظمات الموقعة المجلس القومي للمرأة بفتح حوار مع نقابة المحامين حول ضرورة اعتماد سياسات مناهضة للعنف والتمييز داخل النقابة لأننا نرى أن العنف الذي تتعرض له المحاميات المصريات جزء لا يتجزأ من تزايد وتيرة العنف ضد النساء في المجال العام، وأن الوقائع المتكررة للاعتداء على المحاميات لا تتعلق فقط بمناخ التسامح مع العنف تجاه النساء داخل النقابة بل تتعلق أيضاً بمدى تولى النساء لمناصب عليا داخل نقابتهن ومدى تأثير ذلك على الاهتمام بقضايا النساء والدفاع عنهن بشكل جدي. فقانون المحاماة ولائحة نقابة المحاميين لا ينصان على أي كوتا لتمثيل النساء داخل النقابة، فمجلس نقابة المحامين الحالي البالغ عدده 56 عضواً جميعهم من الرجال. وهناك ضرورة لمطالبكم مجلس نقابة المحامين بتمثيل النسبي الملائم للنساء داخل المناصب العليا للنقابة وتقنين لجنة المرأة هيكلية وتفعلها بالشكل الذي يمكن النساء من العمل النقابي ويعزز فرص تواجدهن وطرح قضاياهن.

المنظمات:

1. نظرة للدراسات النسوية.
2. المؤسسة القانونية لمساعدة الأسرة وحقوق الإنسان.
3. المؤسسة المصرية لتنمية الأسرة.
4. المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة.
5. جمعية حقوقيات المصريات.
6. مؤسسة أصوات واعدة لحقوق الإنسان والتنمية بالمشاركة.
7. مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون.
8. مؤسسة المرأة والذاكرة.
9. مؤسسة قضايا المرأة المصرية.
10. مؤسسة دعم العدالة.
11. مركز المرأة للإرشاد والتوعية القانونية.